وزارة الدفاع تقرر إنهاء التعامل مع البطاقة الشخصية اليدوية

قضايا وناس/ خاص

أصدر اللواء الطيار ركن/ يحيى محمد شعلان الغبيسي رئيس هيئة القوى البشرية بوزارة الدفاع تعميماً إلى قادة المحاور والألوية ومدراء الدوائر العسكرية وذلك بخصوص إنهاء التعامل بالبطاقة الشخصية اليدوية لكافة منتسبي القوات المسلحة.

وقد تلقى العميد الدكتور/ أحمد سيف نعمان الحياني رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني نسخة من التعميم بذلك والذي جاء فيه " استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (118) بتاريخ 27/ 4/ 2014م بشأن إنهاء سريان العمل بالبطاقة الشخصية اليدوية القديمة ابتداء من تاريخ 2014/10/1م. يتم العمل بالآتي:-

ـ إبلاغ جميع منتسبيكم بإنهاء سريان العمل بالبطاقة الشخصية المدنية القديمة بحلول 1/ 10/ 2014م .

ـ إلزام جميع منتسبيكم بقطع البطاقة الإلكترونية التي تحمل الرقم الوطني قبل تاريخ 1/ 10/ 2014م من مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني وفروعها المختلفة في جميع المحافظات .

ـ لا تقبل أي معاملة في جميع أجهزة الدولة والبنوك الحكومية والخاصة إلا بالبطاقة الإلكترونية التي تحمل الرقم الوطني بموجب القانون ."

وأشادت قيادة مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني برئاسة العميد الدكتور/ أحمد سيف نعمان الحياني بهذا الدور الايجابي الذي جاء من منطلق المسئولية تجاه منتسبي القوات المسلحة لهذا الوطن الغالي والذي قامت به رئاسة هيئة القوى البشرية بوزارة الدفاع.

مصلحة التأهيل تشكل لجنة لحصر الأضرار بسجن عمران

قضايا وناس-معين حنش

-كلف رئيس مصلحة التأهيل والإصلاح بوزارة الداخلية اللواء.د عوض محمد يعيش العقيد حزام البنا مديرا للإصلاحية المركزية بعمران خلفا لمدير الإصلاحية السابق.

وعلى ضوء ذلك التكليف قامت اللجنة بالنزول الميداني للإصلاحية المكونة من مدير عام الإمداد والتموين العقيد خالد الصقلدي ومدير عام المشاريع المقدم مهندس محمد عطف الله وبعض من المختصين بالمصلحة وذلك لحصر الأضرار التي لحقت بالسجن إثر الأحداث الأخيرة التي شهدتها المحافظة.

وقد قامت اللجنة بالنزول الميداني إلى إصلاحية عمران المركزية بصحبة مدير السجن المكلف العقيد حزام البنا والمدير السابق وبحضور العميد الركن أحمد السريحي نائب مدير أمن المحافظة.. حيث قاموا بالتفقد على عنابر ومرافق الإصلاحية ورفع الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها المحافظة من حربٍ أدت إلى خروج السجناء وعددهم 470 سجيناً على ذمة قضايا مختلفة.

وأوضح مدير عام المشاريع بالمصلحة المقدم الركن محمد عطف الله أن الإصلاحية تحتاج إلى إعادة تأهيل لجميع المرافق الخدمية داخل السجن الذي تعرض إلى عدة قذائف.

وأضاف مدير المشاريع إن الأبواب الخشب تم نهبها.. وأكدت اللجنة أن تكلفة صيانة وتأهيل السجن تصل إلى أكثر من 150 مليون ريال.

صور لحجم الدمار الذي تعرض له سجن عمران

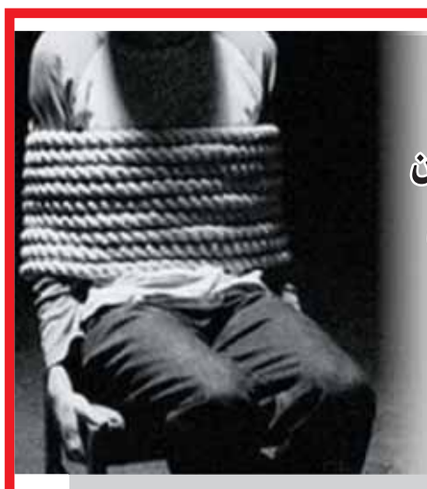

■ العادات والتقاليد تمنعان الآباء الابلاغ عن اختفاء بناتهم

الاختطاف

تور ياسر حسن الصلوي – جتماع بجامعة تعز أن ظاهرة اء الفتيات من منازلهن من تعرفها كل المجتمعات تقريبا ه الظاهرة أو تراجعها تختلف آخر ومن فترة إلى أخرى ومن خرى وفق الظروف والمتغيرات قتصادية التي يمر بها هذا

ي :إلا أن في المجتمع اليمني ن هذه الظاهرة بدأت تأخذ يا كما هو الحال في بعض ة الأخرى وعلى الرغم من ول على احصائيات دقيقة لات هروب واختفاء الفتيات ك بسبب عدم إبلاغ الكثير ل هذه الحالات أو اعتبارها ف لخوف الأسرة وخشيتها عورا بالعار الذي سيلحق ا ذاع أمر اختفاء إحدى ة أخرى بعض الأسر لا تثق صة لهذا تحجم عن التبليغ

الصلوي قائلاً: إن أسباب ظاهرة عديدة ومتداخلة لعل سألة التفكك الأسري الذي الأبناء على حد سواء أولاد القدوة الحسنة في الأسرة ساد والرقابة في إطار الاسرة اهقة بالنسبة للأبناء وعدم تمييز بين ماهو خطأ وماهو في عدم القدرة على اتخاذ يمة وبخاصة أثناء تعرض طات اجتماعية مستمرة ذا العدم الاستقرار النفسي

الصلوي :إلى أن عدم متابعة الوالدين والخلافات الاسرية ط المعاملة الأسرية للأبناء ة خصوصا كالشتم والضرب ر العنف اللفظي أو الرمزي وعدم تلقي الفتاة للمعاملة ضها للمضايقات لكل ل الفتاة تبحث عن الأمان ن خلال الزميلات والزملاء علاقات العاطفية بسبب العالم الخارجي والذي لم وتوجيه من قبل المؤسسات أسرية .

ي :ان الفتاة اليمنية تعاني بسبب العادات والتقاليد التحديد عندما يهمش رأيها اسة تمسها مباشرة وتتعلق لك قضية حرية اختيارها واجبار الفتيات على الزواج حقوقهن الطبيعية والشرعية لأسر بتزويج الفتيات ممن بالتالي أصبحت هذه الظاهرة الفتيات وتسيء للمجتمع ف عن بعض المخاطر التي

د علم الاجتماع السياسي دكتور ياسر حسن الصلوي ن من أجل حل لهذه الظاهرة ر جهود مؤسسات المجتمع لية بدءاً من الأسرة وبخاصة قيامها باشباع الجانب الاسري لدى الأبناء من حب وحنان ورفق وإرشاد وقيام المؤسسات الاجتماعية بدورها في مجال التوعية والنصح والإرشاد بدءاً من المدرسة فالمسجد ومراكز التوعية ووسائل الإعلام المختلفة مع أهمية أن تكون هذه التوعية نوعية مع تفعيل دور وأداء الأجهزة الأمنية وقيامها بواجباتها على النحو الأمثل سوف يسهم في الكشف عن كثير من هذه الحالات ومعالجة المشاكل المرتبطة بها والتي تعتبر من أسباب حدوثها.

القانون اليمني جرم الاختطاف حيث أفرد عدداً من المواد القانونية التي أقرت عقوبات شديدة لمن يرتكب جرائم الاختطاف سواء لوحده أو مع شركاء أو من يقوم بإخفاء المختطف أو الدخول إلى مساكن المواطنين وهذه العقوبة كما حددها القانون هي عقوبة السجن لفترات مختلفة وفق الأحوال المبينة في مواد القانون والتي تصل في حدها الأعلى إلى الإعدام ولمزيد من الاطلاع ننشر بعضاً من مواد قانون الجرائم والعقوبات اليمني إلى جانب هذا التحقيق.

ختاماً

ونخلص في نهاية هذا التحقيق الذي أردنا فيه قرع جرس إنذار لخطورة جرائم وهروب الفتيات إلى كثير من المطالب والرسائل التي أثارها كثير من المواطنين الذين التقينا بهم حيث أكدوا على أهمية قيام الأسرة بواجبها في تربية الأبناء والوقوف على مشاكل الأبناء والاقتراب من الأبناء أكثر وتغيير أساليب العنف الذي اعتادوا عليه كوسيلة من وسائل التربية والتي تثبت التجارب وحجم المشاكل الموجودة في المجتمع على عدم صوابيتها كما طالب المواطنون بأهمية قيام أجهزة الأمن بدورها بمكافحة هذا النوع من الجرائم وأهمية التعاون بين الأسرة والمجتمع والأجهزة الأمنية من أجل جيل يجب أن يحصن من كل الأفكار التي تقوده إلى الهاوية وأن العادات والتقاليد والعيب والخوف على السمعة ليس مبرراً مقبولاً ولا معقولاً لترك فلذات الأكباد عرضة للأخطار.

وأيضا وبحسب متخصصين في علم النفس والاجتماع وأمنيين فقد توصلنا إلى أنه توجد فجوة في العلاقة الأسرية التي إذا ما تأسست بين أفراد الأسرة علاقة ود وحب فإنها ستقضي على مثل هذه الجرائم بالإضافة إلى ضرورة مواجهة المجرمين بالإبلاغ وعدم التردد في ذلك تحت ذريعة العيب وأعراف المجتمع إلى جانب وأهمية تفاعل دور العبادة والمساجد ووسائل الإعلام في نبذ مثل هذه الجرائم الداخلية على مجتمعنا.. وكذا تشديد العقوبة على كل من يرتكب هذه الأفعال الإجرامية لتكون رادعة لمن تسول له نفسه فعل أو تكرار هذه الجرائم وكذلك لتحصين مجتمعنا وأسرنا من الوقوع فيها.

إذاً هذه مجمل النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا التحقيق ونتمنى أن نكون قد وفقنا في إيصال المعلومات المرجو الاستفادة منها والانتباه والأخذ بها.

مدير عام البحث الجنائي:

اختطاف الفتيات ظاهرة خطيرة.. والحد منها يتطلب تعاوناً مجتمعياً

انتشرت جرائم الاختطاف وبدأت تتوسع فلم تتوقف عند رجل كبير وإنما وصلت حد اختطاف الأطفال والفتيات.. والاعتداء عليهم.. في ظل إهمال المجتمع والأسرة والتكتم عن إبلاغ الأجهزة الأمنية بأي حالة اختطاف حفاظاً على بقاء سمعة أهالي المختطفة.. وتلافي أي أخبار حول هذه الجريمة حد أن تصل هذه العادات إلى الكتمان والسرية التامة.. ويكتفون هم بالبحث عن المختطفة.

مما جعل الجميع يتساءل عن الدوافع التي تقف وراء عمليات الاختطاف وكيف يتعامل معها رجال الأمن؟ وما الصعوبات التي يواجهها رجال الشرطة في القبض على الخاطفين؟ وكيف يواجه المجتمع هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع..؟!.. أسئلة عديدة طرحناها على مدير عام البحث الجنائي بالجمهورية العميد الدكتور / عمر عبد الكريم.. وخرجنا بالحصيلة التالية:

■ لقاء/ وائل شرحة

101 حالة اختطاف خلال النصف الأول من العام الحالي

■ الحلول القبلية غير منصفة ولن تعطي الجاني حقه من العقاب

■ حرص الأسرة على سمعتها تعيق الأمن من بالقبض على الخاطفين

* لو تحدثنا في البداية عن الدوافع التي تقف وراء ظاهرة الاختطاف بشكل عام..؟

ـ في البداية اسمح لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لصحيفة "الثورة" على اهتمامها بالقضايا الأمنية بشكل عام, وقضايا الاختطافات خاصة, والتي تشكل إحدى التحديات الأمنية في المرحلة الحالية, وإن كانت لم تصل إلى أن نسميها ظاهرة إلا أنها إحدى الجرائم ذات الخطورة الاجتماعية البالغة التي تقلق الرأي العام من جرى إرتكابها عكس الجرائم الجنائية الأخرى.

وبالنسبة للدوافع التي تقف وراء جرائم الاختطاف التي يلجأ إليها ضعاف النفوس من المجرمين بهدف الحصول على الأموال أو لحل الخلافات القائمة بين الخاطف وأسرة المخطوف, أو بغرض ابتزاز أهالي المجني عليه, أو لإشباع رغباتهم الشريرة, كحيوانات متوحشة, مجردة من الأخلاق والقيم الروحية لمجتمعنا وديننا الإسلامي الحنيف.

* كيف تتعامل أجهزة البحث الجنائي مع جرائم الاختطاف؟

ـ تعتبر عمليات الاختطاف من الجرائم الجسيمة التي تحدث بين الحين والآخر, إذ تتعامل معها الأجهزة الأمنية عبر وفور تلقيها البلاغات والشكاوى من أهالي المخطوفين, ويتم بعد ذلك تقييد البلاغات وإجرى التحريات عن منفذ العملية "الخاطف" وضحيته "المخطوف".. وكلما كان الإبلاغ سريعاً من المواطن كلما كانت النتائج إيجابية وتحركات أفراد الأمن سريعة وتتحقق نتائج في إنقاذ المخطوفين وإعادتهم إلى أسرهم وإحالة الخاطفين إلى الجهات المختصة "النيابة العامة", وهذا إذا كانت الإجراءات الأمنية قد تمت دون تدخل الأعراف والتقاليد السائدة في الصلح.

* عند اختطاف فتيات.. كيف تواجهون الضغوط من قبل الأسرة أو القبيلة في الوصول إلى الجناة؟

ـ الاختطاف وكما أسلفت سابقاً تعتبر من الجرائم الجسيمة, وحين يكون المختطف "أنثى" يكون الوضع صعباً إذ أن أجهزة الأمن تواجه ضغوطات من قبل الأسرة والقبيلة التي قد تصوب قواها نحو الخاطف والمخطوف, لأن عملية اختطاف الإناث جرائم تمس الكرامة والقيم الأخلاقية للمجتمع اليمني المحافظ على عاداته وتقاليده.. لذا فالصعوبات والضغوطات التي تواجه أجهزة البحث الجنائي عديدة منها كيفية الوصول إلى الفتاة المخطوفة وإعادتها إلى أهلها حتى وإن كانت الضحية سليمة ولم تتعرض للأذى والاعتداء اللا أخلاقي.

* كيف تقيمون الحالة النفسية لدى المخطوفين الذين تتمكنون من استعادتهم وضبط الجناة؟

ـ الحالة النفسية لدى المخطوفين تكون سيئة جداً, إحباط, خوف, اضطراب, عدم استقرار نفسي, لأن عمليات الاختطاف دائماً تنفذ بالقوة, إضافة إلى الاعتداء على المخطوف وانتهاك كرامته وحرمته وحقوقه الإنسانية مما يؤثر على نفسيته وصحته بشكل كبير, وليس سهل تجاوزها أو نسيانها, فالمرور منها يتطلب إلى فترة طويلة وعلاج نفساني وتعاون أسري ومجتمعي مع الضحية.. خاصة وأن عملية الاختطاف أيضاً تخلف ورائها سمعة للمجني عليه وشكوكاً وأقاويل وشائعات تؤثر على المختطف في حياته اليومية وهذا يضاف إلى كل العوامل التي تلحق به خلال وأثناء الاختطاف.

* هل لديكم إحصائيات لجرائم الاختطاف خلال الخمس السنوات الماضية.. خاصة اختطاف الفتيات.. وهل هي في ارتفاع؟

ـ رصدت الإدارة العامة للبحث الجنائي وفروعها بالمحافظات خلال النصف الأول للعام الحالي 2014م، ما يقارب (101) جريمة اختطاف بعموم محافظات الجمهورية, بمعدل يصل حد القلق من ارتفاع هذا الرقم في المستقبل إذا لم يتم معالجة كل المسببات التي تؤدي إلى هذه الجرائم هذا أولاً.. وأيضاً لقد شملت هذه الإحصائية كل الجرائم, حيث من بين الإجمالي لتلك العملية "32" طفلاً وثلاث فتيات وخطف "5" صغار من حاضنة.. وحالة واحدة خطف تلاه قتل وحالة خطف معتوه واحدة بينما بلغ إجمالي خطف الأشخاص الراشدين إلى "59" شخصاً.. إلا أن هناك مؤشراً خطيراً يكمن في ارتفاع نسبة حدوث جرائم الاختطاف وبالذات اختطاف الفتيات.

* هل لديكم خطة مستقبلية لمواجهة تطور هذه الجرائم؟

ـ البحث الجنائي يتصدى للجريمة بشكل عام عبر إجراء تدابير وقائية وضبطية من خلال إعداد الخطط بناءً على المستجدات الأمنية, حيث تظهر جرائم جديدة لم تكن في حسبان رجال الأمن كجرائم الاختطاف والإتجار بالبشر, لذا يتم وضع خطط واستراتيجيات وطنية للتصدي لمثل هذه الظواهر الإجرامية ووضع حد لانتشارها وتوسعها.. ومن ضمن الخطط التواصل مع الجهات ذات العلاقة كمنظمات المجتمع المدني ورعاية الأطفال ووسائل الإعلام المختلفة التي تلعب دوراً هاماً في الجانب الوقائي لاسيما في تنوير الرأي العام بشكل إيجابي للتصدي لهذه الجريمة.

* برأيك.. هل العادات والتقاليد ما تزال العامل الواقي لإتساع هذه الظاهرة؟

ـ معظم جرائم الاختطاف تحل عبر الأعراف والعادات والتقاليد القبلية والتي تكون أحياناً غير منصفة في الجانب العدلي ومعاقبة الجناة.. فيتم إجراء الصلح حفاظاً على سمعة الأسرة والقبيلة والخوف أيضاً من الفضيحة "لاسيما حين يكون المخطوف أنثى".. وهذه نابعة من ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده التي قد تصل بولي المجنى عليه إلى التردد في عدم الإبلاغ للجهات المختصة خوفاً على سمعته من كلام الآخرين.

وتمثل العادات والتقاليد بالنسبة لنا مشكلة كبيرة.. كونها تمنع أسرة الضحية من الإبلاغ ومحاصرة الجاني والجريمة معاً مما يجعلنا نواجه صعوبة في الوصول إلى الجناة واستعادة المخطوف.. ومعالجة هذه المشكلة يتطلب رفع نسبة الوعي لدى المواطن بأهمية سرعة إبلاغ الأمن بالحادثة.. كون عدم الإبلاغ السريع يتسبب في صعوبات وتأخر الأجهزة الأمنية في ضبط الجاني قبل أن ينفذ ما توسوس له نفسه من خطط إجرامية منافية للواقع والشريعة والقانون والعادات والنفس البشرية.

* كيف نجعل المجتمع يشارك في وضع حد لهذه الظاهرة..؟

ـ المجتمع هو العنصر الأول والأداة الرئيسية لمواجهة جرائم الاختطاف, كون الاختطاف يعتبر تعمد الخاطف إبعاد المخطوف عن ذويه الذين لهم الحق في رعايته.. وغالباً ما تقع جريمة الاختطاف على الأطفال من الإناث والذكور.. وغالباً ما يكون الدافع من اختطاف الأطفال للإتجار بهم أو بهدف الانتقام من ذويهم.

ولا بد هنا من مشاركة ومساهمة المجتمع مع رجال الأمن للتصدي لمثل هذه الجرائم ووضع حد لحدوثها.. ويكون تعاونهم عبر سرعة الإبلاغ عن الجريمة ومؤشراتها ودوافعها, والإفصاح للشرطة عن وجود أي خلافات مع أي شخص.. بالإضافة إلى منع أطفالهم وأبنائهم من حمل أي شيء ثمين كون ذلك سيكون من أسباب الاختطاف لما يولد ذلك الشيء الثمين من إغراء في نفس الخاطفين.. وعدم السماح للفتيات الصغيرات بلبس المصوغات الذهبية بطريقة ظاهرة أثناء خروجهن من المنازل.. وكذا عدم السماح للفتيات بالخروج ليلاً بمفردهن للتسوق لما يشكله ذلك من خطورة كبيرة عليهن.. وعدم الرضوخ لتهديدات الخاطفين وإبلاغ الشرطة ومساعدتها لإلقاء القبض عليهم.

فالمجتمع والأسرة بدرجة أساسية تقع عليهم مسؤولية الإشراف والرقابة على الأولاد وتوعيتهم بالأساليب الإجرامية التي يلجأ إليها الجناة لإرتكاب جريمة الخطف والتي تنحصر في استدراج الأطفال بدعوى مقابلة الوالدين أو شراء حلوى لهم أو القيام برحلة أو ما شابه ذلك.. لذا يجب على الأسرة أن تنصح أطفالها وبناتها بعدم التحدث مع أشخاص غير معروفين خارج المنزل.. وكذلك توجيه الرأي العام بأن من يتستر أو يقوم بإيواء الأطفال المخطوفين أو يعلم بوجودهم في أي مكان ولا يقوم بإبلاغ الشرطة سوف يتعرض للإجراءات القانونية.

* هل هناك معلومات أخرى حول القضية تود التحدث عنها نهاية اللقاء؟

ـ لا بد أن يعمل الجميع لتحقيق هدف الحد من جرائم الاختطاف, فلا بد من تكامل الجهود الرسمية والمجتمعية للوقوف صفاً واحداً لمواجهة هذه الظاهرة.. ونحن ما يهمنا كأجهزة أمنية ضبط المجرم وتحقيق العدالة والأمن والسكينة العامة وهذه الإجراءات يجب أن ترافق جهودنا عقوبات رادعة للخاطفين.. لأننا لاحظنا خلال الفترة الماضية عقوبات غير فعالة بحق الجناة وهذا يساعد على زيادة وتوسيع المشكلة.. كما ندعو المجتمع إلى حماية الطفولة من أي اعتداء أو انتهاك موجهة نحو الأطفال أو الفتيات.